

بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن بوقف صدور وتداول صحيفة الوسط

8 أغسطس 2015

تلقت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وبقلق شديد الإعلان الصادر عن هيئة شؤون الإعلام المتضمن وقف صدور وتداول صحيفة الوسط وذلك لخالفتها القانون وتكرار نشر وبث ما يثير الفرقة بالمجتمع ويؤثر على علاقات مملكة البحرين بالدول الأخرى حسب ما أعلنته الهيئة.

وإن المؤسسة الوطنية ترى في الإجراء الذي اتخذته الهيئة وبالحالة التي صدر عليها أنه يثير شبهة مخالفة المرسوم بقانون رقم (47) لسنة 2002 بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر وتحديد المادة رقم (78) التي أناطت للمحكمة دون غيرها سلطة وقف صدور الصحيفة وذلك بناء على طلب من النيابة العامة أو المجني عليه، والمادة (28) التي نصت على أنه: "لا يجوز مصادرة الصحف أو تعطيلها أو إلغاء ترخيصها إلا بحكم من القضاء".

وتعتبر المؤسسة الوطنية أن إجراء كهذا من شأنه التأثير على حرية الرأي والحق في التعبير اللذان يشكلان حجر الزاوية لكل مجتمع تسوده الحرية والديمقراطية، وهو الأمر الذي أكد عليه جلالته الملك المفدى في مناسبات عدة، مؤكدة في ذات الوقت أن وجود وسائل إعلام ذات طابع تعددي من شأنه أن يعزز حرية التعبير بمختلف ضروبها لتكون أداة فعالة في دعم الجهود الرامية إلى رعاية بيئة تعددية تعزز من الوحدة الوطنية في المملكة.

وفي الوقت الذي ترى فيه المؤسسة الوطنية ضرورة عدم الإساءة أو التعسف في استعمال حرية الرأي والحق في التعبير من قبل الأفراد، إلا أن على الدولة في إطار الحماية ولغرض الموازنة بين الحق والقيود التي قد تفرضها لمنع إساءة الاستعمال والتعسف وضع قيود أو ضوابط استثنائية تشكل الحد الأدنى لممارسة هذا الحق يكون الهدف منها استعماله وممارسته لا مصادرتة أو تقييده.

وعليه تدعو المؤسسة الوطنية هيئة شؤون الإعلام إلى إعادة النظر في الإجراء المتخذ ومراجعتة، وإنابته إلى القضاء تطبيقاً لإحكام الرسوم بقانون المشار إليه سلفاً.

وأخيراً تؤكد المؤسسة الوطنية على ضرورة بذل الجهود من قبل مختلف شرائح المجتمع في الحفاظ على جو التعايش وقبول الآخر والوحدة الوطنية وتماسك النسيج المجتمعي وهو الأمر الذي يتيح للجميع التمتع الفعلي بمختلف الحقوق والحريات العامة.
